

# الفاعل الاجتماعي: رؤية نقدية

## في ضوء تحديات المشهد الفلسطيني(\*)

بلال عوض سلامة(\*\*)

محاضر في دائرة العلوم الاجتماعية، جامعة بيت لحم.

### مقدمة

تُعد الساحة الفلسطينية من أكثر المشاهد السياسية والاقتصادية والاجتماعية تغيراً، ما يجعل الثبات حالة من الاستثناء، نظراً إلى خصوصية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على مدار أكثر من ١٠٠ عام، وما تتركه هذه الخلفية من الصراع على البنى السياسية والاجتماعية - وبالتالي الخدماتية - فيها، وتنوع معطياتها وفقاً للسياق والمتطلب. فالبيئة التي تجتاحها موجة من الصراع تولّد العديد من المشاكل النفسية والاقتصادية والسياسية والانكشاف على مختلف الصعد الاجتماعية. في مقابل ذلك، وفي خضم الاشتباك اليومي للمستعمر مع المستعمر تتداعى بنى ويحل مكانها بدائل تكيفية إيجابية، لتشكل سوسيولوجيا «التكيف المقاوم»<sup>(١)</sup> كشكل قيمي أخلاقي ووطني، عبّر عنه في تجربة الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧، وعام ٢٠٠٠، والعدوان على مخيم جنين ونابلس وقتل المكان فيهما عام ٢٠٠٢، والعدوان على غزة في حروب متتالية ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ومؤخراً ٢٠١٤، كان أبرزها إعادة إحياء الثقافة التضامنية والعونة والأعمال التطوعية

(\*) نستخدم كلمة فاعل اجتماعي هنا؛ للاستعاضة عن كلمة الإخصائي/المساعد/المعالج الاجتماعي والنفسي ودوره المفترض وظيفياً في فردنة المساعدة والتدخل، لنستخدم صيغة الفاعل الاجتماعي المشتبك في السياق السياسي والاقتصادي والمجتمعي، والملتزم وطنياً وبالتغيير المجتمعي، ليشمل كل التخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

(\*\*) أتقدم بالشكر الجزيل لكل من د. خضر مصلح وأ. وسام الرفيدي، وأ. منير فاجريسة، ود. ناهدة العرجا، وأ. نبيلة الدقاق على مساهمتهم بأفكار وانتقادات واقتراحات لتطوير الورقة النقدية الحالية، على أيّ تحمّل مسؤولية ما وُرد فيها.

البريد الإلكتروني: bsalameh@bethlehem.edu.

(١) مجدي المالكي، ياسر شلبي وحسن لدادوة، المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال:

سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الأقصى (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٤).

التي انخرطت فيها العائلة وشبكة العلاقات القائمة على القرابة والحزب السياسي والمؤسسات الأهلية والاجتماعية والإغاثية والأحزاب بمساهمات متفاوتة وبمراحل تاريخية مختلفة.

إن من أهم ملامح السياق الفلسطيني التغير السريع نتيجة السياسات الكولونيالية الإسرائيلية المتتالية بعد اقتلعه من جذوره عام ١٩٤٨ وتعرضه لعملية «تطهير عرقي مستمرة» وبناء دولة الكيان على أنقاض مدن فلسطين وقراها التاريخية، وتحول أكثر من ثلثي المجتمع الفلسطيني من فلاح إلى لاجئ، وتعرضه لعملية فقدان قيمة أساسية وهي الأرض كقيمة محسوسة ولمسوسة، كما يفسرها فرانتز فانون في كتابه *معذبو الأرض*<sup>(٢)</sup>، الأرض التي تعني عند المستعمر الخبز والكرامة، والتي تختلف عن الكرامة الإنسانية التي يفهمها المستعمر؛ فالفلسطيني بالسياق نفسه يُجوع ويُطعم ويُسجن ويُعذب ويطارد ويُهدم منزله بغير ذنب جناه، فتنتهك كرامته القومية ولا يمكن أن يستعيدها إلا من خلال مواجهة المستعمر كشرط وجودي للشفاء من الحرج النفسي الذي سببه المحتل.

إن فقدان الفلسطيني للأرض، وما يرتبط بها من منظومة قيمية وأخلاقية تشكل شبكة الأمان والاستقرار له ولمرجعيته الأخلاقية، وما أصاب العائلة الممتدة من تغييرات جوهرية في وظيفتها وبنيتها نتيجة التشتت في البلدان العربية أو الداخل (داخل فلسطين التاريخية) أو في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وتحول الأخير إلى أكبر تجمع يحتضن كثافة سكانية في العالم، فاحتضن الفقر والبؤس والعنف السياسي الممارس ضده، وكروب الصدمات النفسية والاجتماعية، والبطالة المدققة نتيجة إرهاب الدولة الصهيونية، وعزلته الفكرية والثقافية على مدار ٤٧ سنة بعد احتلاله عام ١٩٦٧.

أما القرى والمدن الفلسطينية في القدس وفلسطين التاريخية، فتعرضت لعملية تذويب وتطويع وتمييز عنصري ممنهج، استهدفت فيه ثقافته ولغته ومنهاجه التعليمي<sup>(٣)</sup> وانتمائه العروبي الفلسطيني وكرامته الشخصية والوطنية وتم سحق إنسانيته وتشظت هويته وأسلوب حياته<sup>(٤)</sup>، ولكنه كان يدرك فلسطينيته حينما ينتقل من حيه الفقير إلى حي المستعمرين، فيعنفه الأسفلت والعمارات والشوارع المعبدة ونظرات المستعمرين ليدرك انقصامه وانسلاخه عن الواقع الذي يريد، وبقدر ما تتعاضم مظاهر التحيز والقوانين التعسفية تجاه الفلسطيني بقدر ما يرتد العنف إلى المستعمرين لأنه من صنيعتهم.

(٢) فرانتز فانون، *معذبو الأرض*، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي (بيروت: دار القلم، ١٩٧٢).

(٣) ازدهار معتوق، «سياسات التمييز العنصرية التعليمية ضد فلسطينيي ٤٨»، *الوحدة الإسلامية*، العدد ١٥١ (٢٠١٤).

(٤) للمزيد حول العلاقة ما بين المستعمر والمستعمر في القدس، انظر: أليس أغازريان، «المقدسيون وانشطار الهوية: من وحي فرانتز فانون»، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، السنة ٢١، العدد ٨٢ (٢٠١٠)، ص ٨٠ - ٨٧.

أما السياقات التاريخية في المناطق المحتلة في الضفة الغربية وغزة والقدس فارتبطت بإلحاقها بالأردن وغزة بمصر بعد عملية التطهير العرقي في عام ١٩٤٨، وفيما بعد تم احتلالها عام ١٩٦٧، وبقيت القدس مؤجلة مع القضايا الجوهرية والأساسية في الصراع، وخضعت مناطق الضفة الغربية تحت سلطة الحكم الذاتي بعد اتفاقية أوسلو في مناطق بما تعرف بـ (أ. ب. ج) نتيجة تقسيمات أوسلو عام ١٩٩٣<sup>(٥)</sup>، وهمشت مناطق (ب. و) ببنيته التحتية والخدمات الأساسية نتيجة لعدم فرض السلطة الفلسطينية هيمنتها عليها، وانعكس ذلك على مستوى خدمات الرعاية لها، ولا تتوافر إحصاءات دقيقة حول عدد السكان بها، ولكن تم تقديرهم من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بنحو ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني<sup>(٦)</sup>، جميعهم محرومون من جملة من الخدمات الأساسية وسوء البنية التحتية ونظام التغذية نتيجة السياسات الاستعمارية المفروضة عليهم، فكان الاستعمار الإسرائيلي معوقاً أساسياً لاستمرارية تطور تلك المناطق وإشباع حاجاتها المرتبطة ببنيته الزراعية.

### الاستعمار الإسرائيلي كان له الدور الأساسي والرئيسي في صياغة المشهد الفلسطيني ببنيته الاقتصادية والسياسية المنكشفة والتابعة.

شكلت المؤسسات الدولية كوكالة الغوث الدولية بخدماتها المتعددة، والفلسطينية كالهلال الأحمر والإغاثة الزراعية، وبعض قطاعات السلطة بوزارة الصحة والزراعة والتعليم والشؤون الاجتماعية والمرأة، وبعض مؤسسات المجتمع الأهلي المرتبطة بالقطاعات السابقة الرافد الأساسي في تقديم الخدمات الإغاثية والتشغيلية والخدماتية، وكان وجود الإخصائي

الاجتماعي في كل المناشط والحاجات المجتمعية، فعمل في مشاريع الإقراض، برامج الإغاثة ومحاربة الفقر، والإرشاد المدرسي والأكاديمي والنفسي. وبالرغم من أهمية هذا التخصص «الإخصائي الاجتماعي» في سياقنا الفلسطيني، إلا أنه لم يرتقِ لمرحلة «الفاعل الاجتماعي» المؤثر في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة البيئة المعادية والمعوقة له المرتبطة بالاستعمار، والعادات والتقاليد، والسلطة وسياساتها، وتهميش التأطير القانوني والنقابي والمهني للإخصائيين وإمكان حمايتهم، إلى جانب الإطار النظري والفكري والمهني الذي يتكئ عليه الإخصائي الاجتماعي وهو الأهم، فكان أقرب إلى تطبيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية منه إلى الاشتباك معها ومناهضتها إذا تعارضت مع الكرامة الإنسانية الفلسطينية.

(٥) وفقاً لاتفاقية أوسلو تمّ تقسيم مناطق الضفة الغربية إلى ٣ مناطق رئيسية، المنطقة (أ) وتشكل ١٨ بالمئة من مساحة الضفة الغربية وتفرض نظرياً السلطة سيطرتها عليها في النواحي الأمنية والخدماتية، والمنطقة (ب) التي تشكل ما نسبته ٢٢ بالمئة، والسيطرة الأمنية فيها هي لدولة الاحتلال، أما النواحي الخدماتية ومسؤولية السلطة، وأخيراً المنطقة (ج) وتشكل ٦٠ بالمئة من أراضي الضفة الغربية وتسيطر عليها دولة المحتل من الناحية الأمنية والخدماتية، وفيها أكثر من ١٠٠ تجمع استيطاني.

(٦) «ما هي المنطقة ؟»، بتسليم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة) (٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)، <[http://www.btselem.org/arabic/area\\_c/what\\_is\\_area\\_c](http://www.btselem.org/arabic/area_c/what_is_area_c)>. (تمّت زيارة الموقع في ١٤/١١/٢٠١٤).

في ما يلي سنعرج إلى مفاصل أساسية وحيوية تعيق وتهمش من دور العامل الاجتماعي ارتباطاً بالسياق الفلسطيني، برؤية نقدية تحاول التركيز على أهمية العامل الاجتماعي في السياق الفلسطيني بشموليته، لا على أساس التعامل مع الحالات الفردية (كحقوق الأطفال والمهمشين، والمرأة المعنفة، والفقر) رغم أهميتها، إلا أنها تقسم المجزأ وتبعثر الجهود الرامية إلى بناء مجتمع قائم على العدالة والتنمية والتخطيط، والذي يفترض أن يكون الفاعل الاجتماعي واعياً وجاهزاً لمتطلبات هذه الإزاحة في التفكير والتشخيص والممارسة.

## أولاً: مشاكل قديمة جديدة وعجز السلطة عن المساهمة في وضع الحلول

لا أحد يختلف على أن الاستعمار الإسرائيلي كان له الدور الأساسي والرئيسي في صياغة المشهد الفلسطيني ببنائه الاقتصادية والسياسية المنكشفة والتابعة، وتنامي المشاكل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية تحت الاستعمار، وعدم إمكان استغلال الفلسطيني لموارده الطبيعية أو حتى البشرية، نتيجة لإلحاقه بشكل قسري باتفاقيات سياسية (اتفاقية أوسلو) وبروتوكولاتها الاقتصادية ممثلاً باتفاقية باريس، والتي حرمت السلطة الناشئة أهم قطاع حيوي يساهم في تحسين مستوى معيشة الفلسطينيين، ونشأت السلطة بتوازٍ مع تبنيها مبادئ السوق الحرة والدور الهامشي للدولة العتيدة في مراقبتها وحمايتها للأسعار والسيطرة والتوجيه للمشاريع الاستثمارية والتنمية، ما قدّمها كبنية ضعيفة وهشة أمام مشاكل الفقر والعنف المجتمعي وقضايا التمييز تجاه المرأة، وعلى صعيد خدماتها النفسية ممثلة بالمستشفيات النفسية والعقلية. فلم تساعد تلك الإمكانيات ولا نوعية الإدارة للمؤسسات الاجتماعية على تطوير هذا القطاع من الصحة النفسية للمواطنين بصورة فاعلة، مع أهمية إبراز وجود تطور في المرافق والأقسام فيها ولكنها بحاجة إلى تطوير.

بخصوص النظام التعليمي، وتراجع وتضييق مساحات التفكير في جهازه، لم يحل دور الإخصائي في التعامل مع المشكلات اليومية ومشاكل العنف المجتمعي، دون قدرته على وضع حلول جذرية له، ويعود ذلك إلى غياب المؤسسات المهنية الداعمة والرافدة له، باعتبار أن الواقع الفلسطيني مولد للعنف والصراع وغياب العدالة بمختلف أشكالها. هذه العوامل مرشحة لتتصاعد وتيرة العنف المجتمعي والسياسي، ناهيك عن الإشكاليات الوطنية والسياسية التي تم تفريغها في المنهاج الفلسطيني، الأمر الذي يهدد الأسس العملية والرئيسية للهوية الوطنية<sup>(٧)</sup>.

إن دخول الإخصائي أو الممارس الإكلينيكي أو العامل التنموي على خط الخدمات النفسية والاجتماعية والتنمية ما زال محدوداً، نظراً إلى المعوقات الداخلية المرتبطة بالتركة الموروثة؛

(٧) للتوسع حول هذه النقطة، انظر: وسام رفيدي، «الهوية الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو: إشكالية التفكير برسم النظام»، حق العودة، العدد ٤٥ (٢٠١١)، ص ٨ - ١٠.

من العادات والتقاليد التي لم تستوعب بعد أهمية هذه التخصصات، ودورها الأساسي في كسر العوائق النفسية والاجتماعية في بناء مجتمع العدالة والرفاه، ومعوقات أخرى مرتبطة بوجود تخصصات مهنية متعددة تستجيب لمتطلبات ووظائف وأدوار جديدة لهم، إلى جانب تقليدية البنية التعليمية والمنهجية في التعليم المدرسي والجامعي.

تُعد الأسرة «العائلة» الرافد الأساسي لحل المشكلات المجتمعية والفردية التي يواجهها الفلسطينيون والتي صمدت حتى الآن في ظل غياب «الدولة»، فقد أدت تاريخياً دوراً مهماً في التخفيف عن معاناة أبنائها في خلق فرص حياة أو عمل، ومؤازرة الأسير والجريح والمُعنف سياسياً، وتشكيل شبكات الدعم النفسي والمجتمعي جنباً إلى جنب مع اللجان الشعبية في انتفاضة عام ١٩٨٧، والاجتياحات في عام ٢٠٠٠ ولجان الأحياء والقرى، والتي مارست دوراً في امتصاص الشحنات السلبية للصراع، ودعمها النفسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي للمتضررين نتيجة الصراع.

لم تكن السلطة بعد تأسيسها عام ١٩٩٤ على دراية بالحاجات والمتطلبات الخاصة لبناء دولة ترزح تحت الاستعمار، فغياب التخطيط الاستراتيجي والتنموي لها جعل منها دولة اقتصاد ريعي، اقتصادها تابع لدولة الاستعمار الإسرائيلي وقوانينه المرتبطة باتفاقيات سياسية، إضافة إلى ضعف كواردها ومؤسساتها المرتبطة بالزبائنية والفئوية، والتي انعكست على مؤسسات الرعاية والخدمات وعلى ضعف أدائها وتشوهها، إلى جانب تبنيها الضمني للحلول التقليدية التي لم تحمِ الفاعل الاجتماعي بالقيام بدوره، وخصوصاً في القضايا المرتبطة بالقتل على خلفية ما يدعى «بالشرف»، فهو ليس محمياً لا من الناحية القانونية ولا العشائرية.

إن التحديات الأساسية التي تواجه العاملين في الحقل الاجتماعي والإنساني تتمثل بمظاهر أهمها: الفقر والعوز والحرمان من القدرة باعتباره سبب اللوثات الاجتماعية والنفسية، إلى جانب التهميش والجريمة والفساد كلها مرشحة للتصاعد والتنامي في غياب العدالة الاجتماعية ونظام الضمان الاجتماعي وعدم تطبيق القانون على الحالات المتجاوزة للحقوق والقوانين. ينسحب الموقف والرؤية نفسها بصورة مضاعفة على المناطق المعروفة بـ «ب» و «ج» في الضفة الغربية، والتي تشكل ٨٢ بالمئة من حجم الضفة الغربية، والتي لا تملك السلطة كامل الصلاحيات ولا الخدمات بما يعادله في المناطق المعروفة بـ (أ). في إطار سد الفجوة ومعالجة التحديات في تلك المناطق من قبل السلطة، استجاب وتفاعل الكثير من الفاعلين في الحقل المجتمعي لحاجات تلك المناطق في استحداث مشاريع تنمية صغيرة وبرامج اجتماعية توعوية مستهدفة بذلك رأس المال الاجتماعي في صفوف الشباب والنساء، وبالرغم من أهمية ذلك، إلا أنه لا يوفر لقمة العيش للشباب ولا يزودهم بمهارات جديدة تفتح لهم آفاقاً وإمكاناً إيجاد فرص عمل، وهذا يرتبط بارتهاق مشاريع تلك المؤسسات لروشيّة البنك الدولي وأذرعها ووصفاته الليبرالية والتي تقوم على تنفيذ سياستها من قبل المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

لم يتوقف الأمر عند ذلك فحسب، بل ساهمت المؤسسات الدولية كالبنك الدولي ومساعدات (!) الشعب الأمريكي (USAID) وغيرها في تأييد وتعزيز الامتداد السرطاني من حيث دعم

مشاريع البنى التحتية مثل شبكة المواصلات والشوارع التي تعزز بدورها سياسة الفصل العنصري القائم عليها الكيان الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، ساهم البنك الدولي في شق شارع يتجاوز خط ٦٠ (المخصص الآن للمستعمرين الإسرائيليين) للوصول إلى قرية بتير ونحالين وربطها بمدينة بيت لحم، والكثير من الأمثلة التي نستطيع أن نسوقها في هذا المجال كما هو المشروع وخط المواصلات بين نابلس وطولكرم، حيث تشي تلك المنح والدعومات في تكريس سياسة الفصل العنصري وتحسين صورته عالمياً، خصوصاً في «المناطق المحتلة عام ١٩٦٧».

في ما يتعلق بالقدس، فقد تم عزل ومحاصرة وتفريغ وإغلاق المؤسسات الفلسطينية المقدسية منها، والتي كانت فاعلة قبل اتفاقية أوسلو؛ من مراكز بحثية وخدماتية وثقافية واجتماعية واقتصادية. فمنذ عام ٢٠٠٠ تم إغلاق أكثر

**بعد اتفاق أوسلو ١٩٩٣ دخلت  
المؤسسات الدولية على  
المشهد الفلسطيني ووظفت  
نشاطها ضمن الرؤية  
الإسرائيلية للسلام.**

من ٣٠ مؤسسة فلسطينية على رأسها بيت الشرق وجمعية الدراسات العربية والغرفة التجارية... إلخ. ويهدف الاستعمار الإسرائيلي من ذلك قتل وصهينة المكان عبر تلك السياسات، فهدم المنازل والتضييق على السكان بقوانين صارمة هي لغة التعامل هنالك. ولا يختلف الأمر كثيراً بمناطق فلسطيني ٤٨، حيث تم محاصرة ومراقبة أموال المؤسسات الوطنية،

التي يعمل جزء منها في مناهضة مظاهر التمييز والعنصرية والقضايا القانونية المرتبطة بها وبخصوصيتهم الاجتماعية والاقتصادية<sup>(٨)</sup>، إلى جانب قتل إمكان التواصل الجغرافي والمعلوماتي والمهني بين الفلسطينيين (الضفة وغزة ومناطق فلسطيني ٤٨) في ضوء السياسات الاستعمارية العنصرية، وآخرها بناء جدار الفصل العنصري.

## ثانياً: اختراق الاستراتيجية الوطنية؛ الهروب إلى الاجتماعي المجزأ ونسيان السياسي

إن دعم بعض الدول الأوروبية للشعب الفلسطيني قبل اتفاقية أوسلو، لم يكن مرهوناً برؤية سياسية بقدر ما كانت تعبر عن دعم ومساندة تلك الدول ممثلة بمؤسساتها وأحزابها للقضايا العادلة للشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال واستعادة حقوقه المسلوبة.

بعد عقد اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، دخل على المشهد الثقافي والسياسي المؤسسات الدولية من البنك الدولي والمؤسسات الأمريكية والكندية والألمانية والبريطانية والإسبانية، المحكومة بدعم استمرارية عملية السلام<sup>(٩)</sup>، التي وظفت ضمن الرؤية الإسرائيلية للسلام، واشترطت على

(٨) «الجمعيات النسائية والنسوية في فلسطين ٤٨.. في مقاومة الإخضاع» منتدى نساء سورية (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، <<http://www.nesasy.org/-257/8202-48>>.

(٩) نثيا ناغارجان، التنمية في ظل الاستعمار (رام الله: مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، ٢٠١٢).

الفاعلين الجدد<sup>(١٠)</sup> من مؤسسات المجتمع الفلسطيني والسلطة الفلسطينية نوعية أنشطة وخدمات لم تشكل أولوية في ضوء خصوصية المشهد الفلسطيني، باعتباره لم يحقق الاستقلال الوطني ومن أولوياته هو التخلص من الاستعمار وتحديد الأولويات في ضوء الظرف السياسي لا أجندة الممول، فعملت علاقات القوى تلك على إخضاع المشاريع والبرامج بما يتلاءم مع رؤيتهم في الصراع، فحرفت تفكير تلك المؤسسات واهتمامها عن خلق مقومات الصمود والنضال، فذهبت إلى مشاريع جزئية في تقديم الخدمات إلى المرأة، والطفل والشباب (الرياضة والفن والمسرح، خدمات بحثية وتنموية، وإرشاد نفسي وقانوني، ومؤسسات تدعم شريحة المعوقين والحوكمة والإصلاح القضائي والقانوني والديمقراطية والمشاركة السياسية)، ولو رجعنا إلى الوراء لوجدنا أن الشعب الفلسطيني كان من أكثر الشعوب العربية مشاركة وفاعلية في المجال العام، بعد اتفاقية أوسلو وبداية المساعدات الأجنبية؟ فبعد استحداث وتأطير هذه الأنشطة لم يعد المجتمع الفلسطيني فاعلاً، وذلك عائد إلى عدم ربطه برؤية استراتيجية وطنية شاملة توضح الحلول للمشاكل المجتمعية وتحديات التنمية، لأن تلك المؤسسات تتعامل مع التنمية باعتبارها عملاً مهنيًا أو ما يطلق عليه «مهننة التنمية»<sup>(١١)</sup> من دون الغوص في فعاليتها وتأثيرها في البنية التحتية، الأمر الذي يجعلها أقرب إلى مجالات تحقيق نمو مرهون بمدى خدمته للرأسمال الصهيوني.

وفي حال تناول تلك المؤسسات لموضوعة الفقر، والبرامج العلاجية له، يتم التركيز كثيراً على مظاهره وتداعياته من غير الخوض في علاقات القوى بين المستعمر والمستعمر الذي تولد سياساته العنصرية والاقتصادية الفقر بأنواعه المختلفة، وإخفاء علاقة السياسة الاقتصادية للسلطة بإنتاج الفقر.

تعد وكالة الغوث الدولية من أهم المؤسسات التي عملت على محاربة الفقر ودعم الشرائح المحرومة تاريخياً منذ نشأتها، ولكن بدأت مؤخراً بتقليص خدماتها وتراجعها بعد اتفاقية أوسلو، باعتبار أن هنالك سلطة فلسطينية هي المخولة بتقديم تلك الخدمات، إلى جانب التخلي عن الكثير من موظفيها في قطاعات مختلفة وتقليص الموازنة من ضمن مشاريع وكالة الغوث وبالتالي خدماتها. هذه الرؤية بدأت تنحرف عن مسارها في الرؤية، لا على صعيد الخدمات للمخيمات الفلسطينية في الضفة وغزة والقدس، وإنما على صعيد التعامل مع قضية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية فقط، لا سياسية أو وطنية، وهنا خطورة الموقف.

مثلت تلك المساعدات برامج إغاثية وخدماتية ومعلوماتية نظرية مجردة في الرأسمال الاجتماعي، لا تنمية إنتاجية أو فتح فرص حياة تحت ظروف الاستعمار؛ وعليه كانت عبارة

(١٠) للمزيد حول دور المساعدات والتمويل في إعادة تشكيل المشهد الثقافي والسياسي، انظر: آيات حمدان، المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١٠).

(١١) للمزيد حول المفهوم، انظر: صبيح صبيح، مقاتلو التنمية: بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، ٢٠١١)، <[http://ar.bisan.org/sites/default/files/mqatlw\\_al-tmmyh\\_412.pdf](http://ar.bisan.org/sites/default/files/mqatlw_al-tmmyh_412.pdf)>.

عن «سياسة الإسعاف الأولي» لحاجات المجتمع الفلسطيني المستجدة في ضوء المرحلة التي لم تشهد يوماً استقراراً سياسياً.

يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس أكثر من ٢٧٧٠ مؤسسة أهلية<sup>(١٢)</sup>، ونحو ٣٣٠ مؤسسة نسوية معظمها تأسس بعد ٢٠٠٦، والذي جعل من التساؤل لماذا هذه المؤسسات وما هي الحاجة والتأثير والفعالية لها على المجتمع الفلسطيني؟ إنه سؤال مشروع وجدي، والإجابة عنه تكمن دائماً في حجم الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة والقتل على خلفية الشرف الآخذة بالازدياد. فقد سجلت ٢٩ حالة في عام ٢٠١٣، في حين كانت لا تتعدى ٤ حالات عام ٢٠١١، فلماذا تصاعدت وتيرة العنف المجتمعي والجرائم المسماة «القتل على خلفية الشرف»؟

إن الكثير من المؤسسات التي تعمل في الديمقراطية وحقوق الإنسان تكاثرت بصورة متوالية هندسياً بعد عام ٢٠٠٦، الذي شكل جوهر عمل الإخصائي ومرجعياته المهنية، إلا أن المفاهيم والرؤية مرتبطة بالجهة الممولة أكثر من حاجات المجتمع المحلي وأولوياته، فكيف يمكن الحديث عن حقوق الإنسان بمعزل عن السياق الاستعماري الذي ينتهك الوجود الإنساني؟

نستطيع تسجيل ملاحظة مهمة على تلك المؤسسات والاختصاصيين العاملين فيها - والتي نقدرها ونحترمها - في كونها حرفت مسار عملها واختصاصها إلى الجوانب الاجتماعية والمدنية والخدماتية، وانسحبت من الفضاء العام الذي يرسم المشهد سياسياً ووطنياً واقتصادياً، باعتبار أن تلك المؤسسات غير سياسية، فتم تفرغها سياسياً ووطنياً استجابة لرؤية الممول الذي خلق فاعلين جدد مفرغين سياسياً، وهذه قضية سياسية بامتياز، فتم قتل السياسي ثاراً للمدينة التي تم تهميشها في محطات تاريخية مهمة أبرزها الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧، وحضر السياسي فيها بقوة، فالمطلوب رؤية متوازنة بينهما دون هيمنة أحدهما على الآخر.

من المهم الإشارة هنا إلى أهمية إعادة قراءة تجربة الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧ في مقارنة مع البعد القيمي والثقافي المعاكس لها في انتفاضة الأقصى والاستقلال عام ٢٠٠٠، فالانتفاضة الشعبية دشنت مدرسة نضالية مرتبطة بمشروع وطني فانسجمت كل مفاصل الحياة في تدعيم المشروع التحرري الذي وجد في الفرد والجماعات الاجتماعية والسياسية مكاناً لها في الفعل المجتمعي، سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً، فكانت المشاريع غير الممولة أوروبياً أو أمريكياً مرتبطة بحاجات المجتمع الفلسطيني في اقتصاد الصمود والمقاومة، فكان الاقتصاد المنزلي واستصلاح الأراضي الزراعية ومحو الأمية والتعليم الشعبي منسجماً برؤية تكاملية تجاوزت الأنساق السياسية والاجتماعية في تلك الفترة.

إن الخطاب الفكري للاختصاصي الاجتماعي - مع أهميته في التغيير الاجتماعي - إلا أنه ما زال مرهوناً برؤية ليبرالية إصلاحية، وذلك عائد إلى طبيعة عمله مع المؤسسات الدولية

(١٢) «دراسة تكشف عن زيادة في عدد المنظمات الأهلية»، شبكة أجيال الإذاعية (٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٤)، <<http://www.arn.ps/archives/155013>>.



والمساعدات والتمويل للمؤسسات التي يعمل بها الإخصائيون، فهي إطار إصلاحي متناغم مع الدولة الرخوة والسوق الحرة وتوجهات البنك الدولي. ولذلك انحسر دور تلك المؤسسات في الإصلاح القانوني والقضائي والتشريعات، وصب مباشرة في خدمة تدعيم النسق السياسي القائم على اللامساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لا على أرضية تفكيكه وتقديم رؤية جذرية له، ولعملية التغيير الاجتماعي المنشود.

وللتلخيص، نجد أن المؤسسات الفاعلة في المجال الإنساني والتنموي الفلسطيني

ساهمت - بوعي أو بغير وعي في تحويل الفلسطيني واستلابه وإفقاره ثقافياً عن وسطه المعاش وتم استبدالها بمفاهيم الديمقراطية والأنسنة والمقاومة السلمية والعقلانية باعتبارها منتجاً ليبرالياً منسجماً مع البيئة الثقافية التي تم إنتاجها في الغرب<sup>(١٣)</sup>، وتدوياً وإفقاراً للثقافة المحلية وتفريغها السياسي من التعبئة في المشروع التحرري. ولهذا انسحب الفلسطيني من الحيز العام الذي اضمحل بنيوياً ووطنياً وهيمنت عليه تكنولوجيا التطويق واللجم المرتبطة بسياسات السلطة والاستعمار معاً.

**المؤسسات الفاعلة في المجال الإنساني والتنموي الفلسطيني ساهمت - بوعي أو بغير وعي - في تحويل الفلسطيني واستلابه وإفقاره ثقافياً.**

### ثالثاً: إشكاليات منهجية - كبيئة معوقة

تتعدد المشاكل والمعوقات أمام الفاعل الاجتماعي بفلسطين، والتي تعوق أدواره المفترضة على كل الصعد، فمنها المرتبط بالاستعمار وسياساته والقوانين العنصرية وتقسيم المناطق الفلسطينية إلى كانتونات ثقافية نمت وتطورت بمعزل عن القرى والمدن الأخرى وإن بعدت مسافة ١٠ كم، وبالتالي اكتساب خبرات جغرافية متسقة مع البنية الثقافية والاجتماعية فيها، وعدم القدرة على نقلها إلى مناطق أخرى لعدم فعاليتها ومواءمتها، إلى جانب مراقبة الاستعمار الإسرائيلي للمناهج التعليمية في المستويات التعليمية الأساسية والثانوية، لما له من أهمية في تعزيز الاعتداد بالقيم الوطنية والمجتمعية وتحديد المشكلات التي تواجهه في هذا الإطار، فيعمل المنهاج على تقنين أسس الهوية الوطنية وتغريب المشاكل المرتبطة في بيئته، ومنها ما هو مرتبط بالمجتمع الفلسطيني وموانع العمل الطموح في تغيير تلك البنية الثقيلة التي تحول دون فسخ المجال للفاعل الاجتماعي الطامح للتغيير، باعتبار أن القيم التي يحملها تتناقض بالجوهر مع العادات والتقاليد البالية التي تعوق عملية التحديث بشكل جذري في المجتمع.

إن الصدمات النفسية؛ كالجرح النفسي والاضطراب في السلوك والانفعالات والتجارب الصادمة في ظل الاستعمار غير قادرة على الاحتواء بالتقنيات المرتبطة بالتشخيص الغربي ومن

ثم العلاج، لاعتبارات عدة: أولها، عدم فعالية المقاييس على التشخيص النفسي الدقيق لتفريغه من مضمونه القيمي والثقافي والوطني؛ وثانيها، عدم قدرة وضع العلاج للمرضى النفسيين لأن سياسات وممارسات الاستعمار الإسرائيلي ما زالت مستمرة، وبالتالي لن تتم محاصرة الأسباب والعوامل المؤدية إلى المرض أو المشكلات والتحديات التي تواجه الفلسطينيين.

ومن جانب آخر، المغالاة في التكلم الهائل للحالات النفسية والاجتماعية والصدمات والتكيف بمجموعة من الإحصاءات الرقمية الكمية المبالغ فيها. في هذا السياق، ينوّه المركز الفلسطيني للإرشاد: «من النادر التركيز على التجارب التشخيصية العلاجية للعيادات النفسية ودراسة الحالات... إلى جانب وجود شح في التخصص في مجال الطب النفسي»، وصعوبة تطبيق العلاج الغربي على السياسي الفلسطيني<sup>(١٤)</sup>، لاعتبارات ثقافية واجتماعية مغايرة تماماً.

أما في ما يتعلق بالبنية الاجتماعية الثقافية والعادات والتقاليد، فقد تم استحداث بنية ثقافية مشوهة وهي بين التقليدية والفردانية الأنانية المفرطة كاستجابة لتبني قوانين السوق الحرة وفحش الأسعار وغياب المشروع الوطني، إلى جانب اضمحلال القيم الأخلاقية وتآكل المعايير الاجتماعية، وعجز البنية الاجتماعية الإيجابية عن محاصرة المشاكل والانحرافات كما كان عليه الحال قبل قرن من الزمن ممثلة بالتضامن والعونة والعقل الجمعي والمصلحة المجتمعية وشبكة الأمان المجتمعي. واتسمت بعض ردادات الفعل بالتقليدية على قضايا لا تستدعي الثأر بالمفهوم العصبي، فأنحسر دور الإخصائي في المساحات المسموح له بالتحرك فيها من بينها الإصلاح القضائي وتغيير القوانين دون تغيير العقلية التي تحتضن تلك المسلكيات. تزامن ذلك مع بروز مشاكل مجتمعية كالجريمة والسرقة والتحرش والإدمان على المخدرات والدعارة؛ بحيث أصبحت ظاهرة مجتمعية تهدد التماسك الاجتماعي في ضوء التشوهات البنيوية في النظام الاقتصادي الفلسطيني الناشئ، مع عدم وجود بنية مؤسسية ناضجة وقادرة أو مؤهلة على التدخل لمحاصرة هذه التشوهات لدواع مرتبطة بالبيئة المعادية للإخصائي النفسي.

وبخصوص المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية، فإن دورها في استكشاف مرجعية منهجية بحثية أو نظرية فاعلة ما زالت مخدرة ومراهقة فكرياً، لدواع مرتبطة بتبني إطار نظري جامد ونماذج تشخيصية مرتبطة بمدارس فكرية غير مبنية حسب متطلبات الواقع الفلسطيني، تم نسخ تلك النظريات ولصقها وشقبتها الحالات المعرفية والمرضية بما يتلاءم مع النموذج النظري والتشخيص العلاجي الجاهز له، فارتطم المرض بقدرات فكرية غريبة، خلقت لديه انطباعات بأنه المشكلة وليس الجزء من الحل. وبما أن المنطلقات والفلسفة التي يقوم على أساسها المنهج في البحوث الاجتماعية على مهارات الصياغة والتساؤل الفرضي، تم تقديم معرفة مرضية للإطار النظري الذي تم بناؤه، أما الإخصائي الاجتماعي والنفسي، لاعتبارات مرتبطة بعلم النفس السلبي الذي يعمل على محاولة إقناع الملتاث نفسياً أو اجتماعياً بأنه انحرف عن العادات والتقاليد

(١٤) مراد عمرو، «الفجوة في الدراسات النفسية والتجربة العلاجية النفسية الفلسطينية: واقع وإشكاليات»، المركز الفلسطيني للإرشاد (٢٠٠٧)، <<http://www.pcc-jer.org/articles.php?idn=160>>.

ودوره هو إعادة تبني تلك القيم للشفاء، من دون الخوض في العوامل الاجتماعية والاقتصادية واللامساواة التي ولدت ذلك الانحراف.

لو استعرضنا النماذج النظرية التي يشتغل عليها الإخصائي، لوجدنا أنها تدور في فلك النظرية الوظيفية «كالدور، النظام الاجتماعي، التحليل النفسي والمدخل السلوكي وتكامل النسق، صراع الأدوار، هرمية ماسلو الإنسانية... إلخ» وحتى لو تم التعرض إلى نظريات البنائية الوظيفية في صراع الأجيال، فإن تناولها لتلك المواضيع باعتبارها التوترات التي تفضي إلى تكامل واستقرار المجتمع، لوجدنا أن تلك النماذج عاجزة وغير قادرة على إشباع الحاجات المجتمعية لاعتبارات تدجينية مرتبطة بإعادة تكييف وتوافق الفرد مع الواقع السياسي أو الاجتماعي الذي سبب له المرض أو المشكلة، لا العكس، هذه النظريات تم استحداثها وتطويرها خارج بيئة الصراع السياسي، وبالتالي يفقد فيها العنصر التحليلي، الذي يربط المشاكل المجتمعية بالسياق الاستعماري، إضافة إلى وجود شحنة ثقافية غير عربية موجودة فيها.

المطلوب ليس استحداثاً جذرياً بنوياً لنظريات جديدة - وإن كنت أرغب في ذلك - بقدر مواءمة واستمالة بعض منها أو لعدة نماذج كمنهج توليفي وتوفيقي في محاولة قراءة المشكلات المجتمعية وفهمها، وتبني النظرية المجردة (أو الجذرية) المبنية على دراسة الحالات الفردية والجماعية، والتي ندر استخدامها في السياق الفلسطيني، لما لها من أهمية في تكوين معرفة من القاع إلى السطح، والتي لا تنطلق من إطار نظري أو معرفي سابق بقدر ما تجمع المعلومات والبيانات من الواقع المرتبط بسياق اقتصادي سياسي وتبني فرضيات ومن ثم تصورات نظرية حسب المعطيات والمعلومات التي تم تجميعها وتحليلها.

#### رابعاً: نماذج من العنف السياسي؛ حقل ينتظر النباش المعرفي

لا شك في أن العنف السياسي والاستباحة اللذين يتعرض لهما الفلسطينيون من أبرز وأصعب التجارب في القرن الحادي والعشرين، بحيث تتعدد أشكال الأذى النفسي والوطني؛ من قمع واغتيال واعتقال ونفي وهدم للمنازل وسحب للهويات، وابتذال إنسانية الفلسطيني على الحواجز العسكرية التي تمتن كرامته الإنسانية، ولهذا يعد وجود المؤسسات الدولية والأمم المتحدة مبرراً للدفاع عنهم<sup>(١٥)</sup> في بيئة كهذه مولدة للعنف الإسرائيلي. وعلى الرغم من تدوين وتوثيق ما يتعرض له الفلسطينيون من إقصاء وعنف وتجريد لإنسانيته، إلا أنها أضحت حبراً على ورق بلا فعل، وذلك انسجاماً مع موازين القوة غير العادلة في العالم والمنحازة للاستعمار الإسرائيلي.

(١٥) جايسون هارت وكلوديا لو فورت، حماية أطفال فلسطين من العنف السياسي: دور المجتمع الدولي، خلاصة سياسات الهجرة القسرية؛ ٥ ([لندن]: مركز دراسات اللاجئين، ٢٠١٠). <<http://www.rsc.ox.ac.uk/files/publications/policy-briefing-series/pb5-protecting-palestinian-children-political-violence-2010-ar.pdf>>.

ندرك أن الحالة النفسية للفلسطيني قد أصابها الضرر وانعكست بالضرورة على توافقه النفسي والاتزان الانفعالي، بل والتوتر والاستلاب الوجودي والإفقار الثقافي<sup>(١٦)</sup> الأمر الذي يخلق شحنة سلبية من عدم الاكتراث أو التكيف الإيجابي والاعترا ب الذات في ظل انعدام وجود حلول سريعة للمشاكل المستجدة أو الاستجابات لتحديات الظروف المفروضة عليه، وإلى جانب غربنة الواقع الثقافي الذي تمت إعادة صياغته: المنهاج التعليمي والأنجي أوز والسياسات السياسية والاقتصادية وفق الرؤية السياسية للسلطة للمنطقة.

فالمرض النفسي كما يراه مصلح<sup>(١٧)</sup> لا يتسلل إلى النفس كالفيروس، بقدر ما هو حالة إدراكية شعورية متفاعلة مع الحدث والموقف الاجتماعي نفسه، قبل وفي أثناء وبعد الحدث المسبب للإحباط أو القلق والخبرات الصادمة والتوتر الوجودي إضافة إلى جملة من الأعراض التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، بصورة مباشرة كما حدث في العدوان الأخير على قطاع غزة والذي عرّض نحو ١,٨ مليون فلسطيني لخبرات مؤلمة وصدّامات نفسية حادة، نتيجة اختبار الحدث ومعايشة القلق الوجودي والخوف والأزمة خلال العروض العسكرية للعدوان

الإسرائيلي مع أصوات القنابل ونسف المكان وقتله دون أن يخلف بشراً وراءه. أما في ما يتعلق بصورة غير مباشرة، عبر: الابتذال وهدر الوقت والكرامة على الحواجز العسكرية، والتأثر بمشاهدة أحداث دموية على شاشات التلفاز في الضفة الغربية أو بالقدس، أو فقدان ابن أو صديق، وينسحب الشعور نفسه على مناطق فلسطين ٤٨، والتي تصاعدت فيها وتيرة العنف والعنصرية الممنهجة في الكيان بتعاملهم مع الفلسطينيين، الذين أمسوا في خطر من اعتداءات المستوطنين وإرهاب الدولة الاستعمارية الإسرائيلية.

### قضية اللاجئين هي من أهم القضايا المؤلمة سياسياً والمتوارثة زمنياً لمن اختبرها عام ١٩٤٨ حتى الجيل الثالث.

في سياق التعامل مع هذه الخبرات الصادمة وآثارها النفسية من الناحية البحثية أو الإكلينيكية، فالعمل على إبرازها وتوثيقها بشكل علمي والتركيز على هذه التجارب لم يأخذ حقه كما يجب، لأن معالجتها جاءت وفق معطيات إحصائية رقمية<sup>(١٨)</sup> وبالرغم من أهميتها في كشف حجم وتأثر العنف السياسي وانتشاره، إلا «أنه لا يعد كافياً، خصوصاً في ما يتعلق بتوضيح آثارها وعمقها واستمراريتها، ولذلك نجد أنه من النادر تناولها إكلينيكي كدراسة الحالة أو تشخيصها والتعامل مع الخبرات والمشاعر والإدراك للفلسطيني كشعب يرضخ تحت الاستعمار، وتداعيات

(١٦) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط ٩ (بيروت: الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥).

(١٧) مصلح كناعنة وماريت نتلاند، أعماق الذات المنتفضة: السيرة النفسية والاجتماعية للشباب الفلسطيني الذي نشأ في جو الأمل والأمل والإحباط بين الانتفاضتين (حيفا: جمعية البلد الثقافية، ٢٠٠٣).

(١٨) انظر على سبيل المثال: عبد العزيز موسى ثابت، وفي أنفسكم ([د. م.]: مؤسسة العلوم النفسية العربية، ٢٠١٤).

ذلك على حياة الشعب الفلسطيني، ولهذا نعتقد أننا بحاجة إلى طواقم بحثية ومخصصة تستند إلى التجربة الشخصية والحالات المعنفة والسير الذاتية لهم.

تعد قضية النكبة أو التطهير العرقي عام ١٩٤٨ مُعَبِّراً عنهم من خلال الأعداد/التجارب/ المشاعر الهائلة من اللاجئين الذين تموقعوا في حيز مكاني في بيئة غير ملائمة للعيش بكرامة، بعدما تم شطب البعد الوطني والسياسي للذاكرة الجمعية والحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني، وتحول قضية اللاجئين القاطنين في المخيمات إلى مشكلة إنسانية إغاثية وتحولهم إلى هوامش المدينة بعدما كانت قضيتهم تنصدر المشهد السياسي والثقافي، ودورهم الفاعل في صنع المشهد السياسي والوطني والاقتراب من صنع القرار، ليتحولوا إلى عبء على الدولة الرخوة (السلطة الفلسطينية) في ضوء تقليص الخدمات من قبل وكالة الغوث الدولية<sup>(١٩)</sup>، ليتحول المكان إلى وصمة وجدران معنفة لوجودهم الاجتماعي في أزقة تخرق ومدى محبوب في الرؤية، تدفن المتخيل لهم، في ظل غياب حل عادل في العودة لموطنهم وقراهم ومدنهم الذين تهجروا منها.

إن قضية اللاجئين من أهم القضايا المؤلمة سياسياً والمتوارثة زمنياً لمن اختبرها عام ١٩٤٨ حتى الجيل الثالث، فهي عبارة عن منظومة من المتلازمة نفسياً، والتي اختبرت إعادة صياغة لقضيتهم بما يتلاءم مع الرؤية السياسية دون اعتبارات للسياق الذي أنتج إبادتهم المعنوية والسياسية والثقافية، ومن جانب آخر تكيفهم الإيجابي والفاعل ضمن ظروف قاسية ساهم في بلورة ملامح هوية وخصائص نفسية قبلت الاختلاف مع الهويات المتنوعة والمتفاعلة في حيز مكاني وزماني وتجربة تاريخية مشتركة، كان لها دور في التكيف المقاوم.

إلى جانب ما ذكر سابقاً، ضرورة معالجة وتحليل التحول الجندري للنساء الفلسطينيات من قبل سياسات الاستعمار الإسرائيلي في خضم الصراع، اللواتي تعرضن لأشكال عدة من العنف السياسي، من السجن والقتل وتهديم منازلهم وسجن آبائهم أو أزواجهن، حيث ساهمت تلك التحديات والتجارب في ترك جرح نفسي واجتماعي في خضم الصراع، استطاعت النساء تحمل ضغوط سياسية ومجتمعية وضعها على محكّات النجاح، والعمل على تحويل أدوارهن من الأنوثة والأدوار المناطة بهن في بيئة تقليدية كما هي الحالة الفلسطينية إلى أدوار ربة أسرة ومديرة شؤونها في ظل «غياب الأب»، ما ساهم في فكفكة النمطية للأدوار التقليدية لهن. فعلاقات القوى والأدوار للنساء المضطهدات في خضم الصراع دفعتهن إلى التقدم إلى أدوار كانت مناطة بالرجال فقط. هذه التجارب بحاجة إلى دراسة وتوثيق وإلقاء الضوء عليها ضمن فهم المرأة وقضاياها - ارتباطاً بالحالة السياسية والتحريرية للسياق الفلسطيني - الذي

(١٩) لعبت توجهات السلطة والاتفاقيات المُبرَمة مع الاستعمار الإسرائيلي دوراً مهماً في وصمة اللاجئين وتحولهم إلى قضية ثانوية في الصراع والمفاوضات، وتراجع وجودهم في خطاب وممارسة الأحزاب السياسية، إلى جانب تعزيز هذه النظرة من قِبَل المنهاج الفلسطيني الذي تكاد لا تُجَد فيه كلمة نكبة في منهاج التربية الوطنية أو التاريخ أو التربية المدنية. انظر: عبد الرحيم الشيخ، محرّر، **المنهاج الفلسطيني: إشكاليات الهوية والمواطنة** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٨).

لا ينسجم مع التوجهات الداعية لليبرلة المرأة ضمن الرؤية الرأسمالية التي أخذت تكتسح المشهد في تناولها للمرأة المعنّفة مجتمعياً، دون مراعاة الأنساق الكبرى المبررة للعنف والصناعة له، أولها الاستعمار وثانيها البنية التقليدية والعادات المجتمعية الفلسطينية.

وبخصوص اعتقال الأمنيين في معتقلات الاستعمار؛ فإن القليل من الدراسات النفسية

## السياق الاستعماري يولد تداعيات نفسية وسياسية كفيلة بتشكيل بيئة خصبة للتعرض للأمراض النفسية أو اللوثات العقلية.

قامت بأبحاث تربط بين المرض النفسي لحالات اختبرت العنف السياسي وممارسات الاستعمار الذي انتج المرض. فالكل يعلم أن تجربة السجن والتعذيب والعزل والامتهان للكرامة وتشويء العلاقة بين السجان والمعتقل الفلسطيني واختزال التعامل معه على مدار احتجازه كرقم، هي ممارسات تؤثر بالضرورة في الصحة النفسية للمعتقل، وفي نمط انفعالاته وسماته الشخصية، والاكتفاء بمؤشرات رقمية تبحث في

التكيف النفسي والاجتماعي لهم، أو مقاييس الإحباط والقلق وما إلى ذلك، دون الغوص في التجارب الجمعية والبعد الثقافي والوطني الذي يؤثر في تداويهم أو إعادة اندماجهم من جديد، مع وجود بعد للحالات الاستثنائية التي لا تستطيع ذلك.

إن المسائل المشار إليها لا يُهدف منها إلى القول: إن المجتمع الفلسطيني هو شعب مريض نفسياً أو تطبيقات للنماذج التحليلية والتشخيصية الجاهزة لفرز البشر، لكننا ندرك أن السياق الاستعماري يولد تداعيات نفسية وسياسية كفيلة بتشكيل بيئة خصبة للتعرض للأمراض النفسية أو اللوثات العقلية في أشد الحالات معبر عنها في الغضب والتمرد والانتفاض والتوتر. فبيئة العنف هي من صنعة الاستعمار، يرد عليهم في السياق التحرري أو على المجتمع الفلسطيني في غياب الرؤية التحررية الشمولية، فإذا قبلنا أن المجتمع الفلسطيني معرّض للنكسات النفسية فعملية شفائه تكمن في مقاومة المستعمر، كما يقول فانون<sup>(٢٠)</sup>.

في مناقشتنا لهذه الأفكار وأخرى، نستطيع استدعاء أفكار الطبيب النفسي والثوري فرانز فانون، الذي يرى في العنف الثوري وظيفة اجتماعية وسياسية ونفسية<sup>(٢١)</sup> باعتباره الاستراتيجية الوحيدة لتمكين المُستعمر. فالعنف المفرط الذي يستخدمه المستعمر ليس لكسر المعتقلين أو اللاجئين أو الأطفال أو المقاومة فقط، وإنما لهزيمة الشعب الفلسطيني وتدمير روحهم المعنوية وإرادتهم واستدخال الهزيمة والاستكانة والتكيف السلبي مع معطيات وإفرازات سياسات المستعمر. ولهذا يكمن التداوي الذاتي وفهم العلاج للمستعمرين في: ثقافة المقاومة والتصدي

(٢٠) فانون، معذبو الأرض.

(٢١) للمزيد حول أفكار فانون في الثورة ومقاربتها للواقع الفلسطيني باعتبارها وظيفة نفسية واجتماعية، انظر: سيف دعنا، «عدالة المستضعفين: من سوسولوجيا العنف الثوري»، الأخبار (بيروت)، <<http://www.al-akhbar.com/node/220138>>. ٢٠١٤/١١/٢٠

كآلية تحاصر الانهزام والقلق والتوتر الوجودي، في محاولة لاكتشاف ذاته من جديد: الفاعل الاجتماعي القادر على التصدي والتعبير عما يختلجه من غضب وسخط قد يتحول مجتمعياً إذا تم قمعه، كما يحدث الآن في مناطق الضفة الغربية.

### خامساً: نحو الفاعل الاجتماعي: اشتباك النفسي والاجتماعي في السياق السياسي

سنعالج، في المحور الأخير من هذه الدراسة، أفكاراً أساسية في فهمنا وتوقعاتنا لدور ومهنة الإخصائي الاجتماعي في المشهد الفلسطيني بكل جوانبه، باعتبارها آلية تفكيرية وتحويلية للقضايا التي يفترض التركيز عليها، وفي محاولة لنقل مجالات واختصاص العمل والاهتمام من الحالات الفردية إلى الحالات المجتمعية والوطنية، ومن مفهوم «الحالة»<sup>(٢٢)</sup> إلى مفهوم «القضية» فالظاهرة المجتمعية، ومن السياسة الوقائية القائمة على المستجندات المجتمعية والوطنية والاقتصادية إلى استراتيجيات سياسية ومجتمعية، ومن خدمة الأفراد والجماعات لتمكين وتقوية المجتمع، وتمكين الإخصائي من مهارات العمل مع المجتمع وصنّاع القرار حتى يستطيع فهم وقراءة وربط المشكلات المجتمعية ومن ثم حلها في إطارها الشمولي الممتد في السياسات (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية)، ومن فقدان للهوية في ممارسته وتقديمه لخدمته الفردية إلى اكتشاف هويته الوطنية والمجتمعية. تلك هي الخصائص الأساسية التي تساهم في انتقال الإخصائي الاجتماعي إلى الفاعل الاجتماعي المؤثر في المجتمع.

وحتى ندعم الفاعل الاجتماعي في السياق الفلسطيني برؤية شمولية للظواهر المستجدة تحت الاستعمار لا بد من البحث وتعميق الرؤية لديه في الطبيعة الثقافية والسياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني وأطوار التغييرات العميقة التي أصابت بنية المجتمع، وقدرته على تشخيص الخصائص النفسية والاجتماعية العامة، التي تدعم نظريته وقراءته التحليلية ومن ثم التخطيطية لوضع حلول للمشاكل المجتمعية التي يواجهها.

إن ما سبق، يدعم ويقوّي الفاعل الاجتماعي المجتمع والجماعات، لا بد من البدء بالتفكير والعمل مع المؤسسات المجتمعية والأهلية والجامعات لوضع الخطط التنموية المجتمعية للخروج من حالة الانكشاف الاقتصادي والسياسي التي يعانيها المجتمع الفلسطيني في ضوء إلحاقه الكلي باقتصاد الاستعمار، على اعتبار أن المشكلات النفسية والاجتماعية تعبير مكثف عن أزمة الاقتصاد المجتمعي والسياسي لا العكس، ولهذا لا بدّ من استرجاع وإعادة إحياء التكيف الإيجابي للشعب الفلسطيني في الانتفاضة الشعبية في عام ١٩٨٧، ممثلاً بالمنظومة القيمية والأخلاقية لمقاومة الاستعمار التي أنتجت منظومة اقتصادية واجتماعية ساهمت بشكل فعّال في

(٢٢) الكثير في ممارسات الإخصائيين والمتدربين في خدماتهم الإرشادية والعلاجية تنزع الصفات البشرية والفردة لطالب الخدمة الإرشادية ليتحول إلى «Case» أو رقم حالة، فالتعامل معه يقزم الظاهرة، أما التعامل معه كقضية مجتمعية أو ظاهرة، فباعتباره قضية مجتمعية لا فردية.

تقوية وتمكين المجتمع واستقلاله اقتصادياً، فالمشاريع الصغيرة؛ كتربية الحيوانات والزراعة والحراثة ومعامل النحل واستصلاح الأراضي، ليست بعداً اقتصادياً فحسب، وإنما إعادة ربط العلاقة من جديد بين الفلسطيني والأرض التي فهمها قانون باعتبارها «الكرامة والخبز»<sup>(٢٣)</sup>، بعدما فترت تلك العلاقة وتحولت بحكم سياسات التوحش إلى ديناميات السوق الحرة في غياب الدولة العتيدة.

انطلاقاً من أن الأرض بقيمها المعطاء تساهم بصورة هيدروليكية في خلق تفاعلات تشمل علاقات البشر مع بعضهم بعضاً، يأتي دور التضامن الاجتماعي وشبكات التقوية المجتمعية وشبكات الأمان التي توفر بيئة سليمة ومكافحة لكل أشكال التحديات الاقتصادية والاجتماعية أو حتى اجتياحات الاستعمار وكلفته النفسية والاجتماعية على الشعب الفلسطيني، فبدل السياسة الوقائية لمؤسسات المجتمع المدني والأهلي والأنجزة والمؤسسات الدولية الإغاثية، تشكل هذه الاستراتيجية بديلاً وطنياً لاستراتيجيات الاستجداء للممولين والدول المانحة.

فعمل الفاعل الاجتماعي يكمن في البحث في أساليب التكيف والبقاء والمقاومة، يكمن في تنمية رأس المال الاجتماعي، ومحو الأمية واستعادة أدوار المرأة المنتجة في الحقل، والمؤسسة والسياسة، والاقتصاد، والاقتصاد المنزلي الذي ما زال ينقذ الكثير من العائلات الفلسطينية في القرى والريف الفلسطيني، وتحفيز ثقافة المجتمع ومصلحة المجتمع وإعادة إحياء ثقافة الإحياء واللجان الشعبية والتي عملت كدعامة نفسية ووطنية لمشاكل قاطنيها كمنظومة سيكولوجيا الصمود والعيش.

**لا بد من أن نتخلص تلقائياً  
من العادات التي تقف عائقاً  
أمام التغيير والتحديث  
والتنمية المنشودة للمجتمع.**

إن عناصر المناعة والحماية للمجتمع تعد من العوامل المهمة والأساسية التي ما زالت تلتف وتغير في استجابة الشخص للمخاطر السياسية والاجتياحات، وهي تعد استجابة إيجابية تساعد في بناء الفرد رغم وجود عوامل ضاغطة كالاحتلال، فأبعاد الدعم النفسي والاجتماعي والعائلي والديني كاستراتيجيات التأقلم هي التي ما زالت تساعد على التغلب على الصدمات النفسية، فيفترض العودة إلى بناء وتقوية الدعم الأسري والمجتمعي ورفع مستوى الاحترام والتقدير لأفعال المقاومة والتي تعد من أهم أسباب الشفاء والتداوي.

وفي خضم بحثنا عن التغيير الاجتماعي والثقافي كعوامل حماية في الثقافة والعادات التي تعدل وتغير نوع الأعراض الصحية؛ لا بد من أن نتخلص تلقائياً من العادات التي تقف عائقاً في سبيل التغيير والتحديث والتنمية المنشودة للمجتمع □



# العلاقات العراقية - الهندية:

## الروابط المتجذرة والفرص المتاحة

مفيد الزيدي(\*)

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد.

«العراق أمة وريثة حضارة عظيمة»

مانموهان سينغ (رئيس الوزراء الهندي السابق).

تمثل الدراسات الآسيوية أهمية متزايدة في عملية استقراء المجتمعات الإنسانية في التاريخ المعاصر، والحاجة إلى قراءة العلاقات العربية - الآسيوية التي تمتد إلى زمن بعيد منذ عدة قرون، إلى جانب الروابط الحضارية والثقافية والتاريخية التي تجمع بين الشعوب العربية والآسيوية<sup>(١)</sup>. من جانب آخر فإن الهند دولة تؤمن بالديمقراطية والعلمانية وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة إلى جانب الاحتفاظ بقيمتها الثقافية والحضارية والموازنة بين التراث والحداثة، إذ أصبحت واحدة من بين أكثر البلدان الآسيوية التي دخلت الألفية الثالثة بقوة وتفوق حضاري.

وعليه، يأتي هذا البحث لدراسة العلاقات بين العراق والهند بروابطها التاريخية والثقافية وأبعادها الحضارية ورؤيتها الحالية وآفاقها المستقبلية من جهة، فضلاً عن أن الأزمات الداخلية والتعقيدات الخارجية التي عاناها العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وما زالت حتى الآن تتطلب التعمق في الدراسة والتحليل حول آليات النهوض بهذا البلد من أزماته الداخلية وعلاقاته الخارجية مع الدول الصديقة وفي مقدمتها الهند. ونطرح في هذا البحث فرضية تقوم على أن تطور العلاقات بين العراق والهند يساعد في بناء علاقات خارجية للعراق متوازنة تكسبه الاحترام والقوة والمصالح المتبادلة والتي تنهض به على الصعد الإقليمية والدولية وتنعكس بالتأكيد في تحسن بيئته الداخلية.

mufeed2003@hotmail.com.

(\*) البريد الإلكتروني:

(١) مفيد الزيدي، «الإصلاح في الهند في عهد جلال الدين أكبر»، ثقافة الهند (نيودلهي)، السنة ٦٨، العدد

٣ (١٩٩٧)، ص ٧٣ - ٩٣.

## أولاً: الهند: الوحدة في التعددية

تقع جمهورية الهند في جنوب آسيا وهي سابع أكبر مساحة في العالم والثانية في السكان والأكثر ازدحاماً بشرياً، ويحدها المحيط الهندي جنوباً وباكستان من الغرب والصين وبوتان من الشمال وبنغلادش وماينمار من الشرق، ومساحتها تبلغ ٣٢٨٧٥٩٠ كم<sup>٢</sup>. وقد التحقت الهند

بشركة الهند الشرقية البريطانية منذ القرن الثامن عشر، ثم استُعمرت من بريطانيا العظمى في منتصف القرن التاسع عشر واستمرت حتى عام ١٩٤٧ عندما أصبحت الهند دولة مستقلة وتتكون من ٢٨ ولاية و٧ أقاليم اتحادية ونظام ديمقراطي برلماني. وتعد الهند من ضمن ١٢ أكبر اقتصاد عالمي ورابع أكبر قوة شرائية في العالم وواحدة من أكبر الاقتصادات نمواً في

**الهند دولة معاصرة ذات رؤية عالمية لا تنهي القطيعة مع التقاليد المتوارثة، بل تعتمد العصرية في استمرارية الكشوفات العلمية والتكنولوجية المتطورة.**

آسيا والعالم. ولكن لديها من جانب آخر أكبر مستوى للفقر والأمية وسوء التغذية في مفارقة نادرة. والهند بلد متعدد الديانات واللغات والأعراق، نسبة الهندوس فيها ٨٠,٥ بالمئة، والمسلمين ١٣,٤ بالمئة والمسيحيين ٢,٣ بالمئة. وتؤدي الهند دوراً في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ومنظمة التجارة الدولية وحفظ السلام للأمم المتحدة ولديها برنامج نووي متطور. ويبلغ عدد سكانها ١٢١٠١٩٣٤٢٢ نسمة حسب تعداد عام ٢٠١١. ويَناهز إجمالي ناتجها القومي ١,٢٣٧ تريليون دولار، ومتوسط دخل الفرد ١,٠٦٨ دولار وهي بهذا تقع بالتسلسل ١٢٨ عالمياً. وقد بلغ معدل النمو فيها عام ٢٠٠٧ نحو ٨,٩ بالمئة ويتوقع إذا حافظت على مسيرتها التنموية أن يتفوق اقتصادها على الولايات المتحدة عام ٢٠٣٤<sup>(٢)</sup>.

الهند دولة معاصرة ذات رؤية عالمية لا تنهي القطيعة مع التقاليد المتوارثة، وإنما تعتمد أن العصرية هي في استمرارية الكشوفات العلمية والتكنولوجية المتطورة، وتراجم الفلسفة والآداب والثقافات والمجتمعات وتطوير مساحة الحريات، لكون المجتمع الهندي العلماني يتميز بحرية الفكر وهيمنة الثقافة المادية والثورة على التقاليد المتوارثة في الانصياع للحاكم. وهذه التقاليد الدينية لها جذور قوية في البيئة الاجتماعية الحديثة، والثقافة الهندية في غالبها ثقافة روحية ومثالية. فالوحدوية لها الأولوية على التعددية، وعناصر الثقافة الأجنبية لدى احتكاكها بالمعتقدات الدينية الفرعية حافظت على صفاتها واستجابت للأوضاع الثقافية المحلية، فظهرت إلى الوجود فكرة (الوحدة في التعددية)، وهذا يتمثل بالديانات الهندية كالبودية والجينية والسيخية وغيرها، والديانات التي نشأت في بيئات أخرى ودخلت الهند كالإسلام والمسيحية والزرادشتية. وقد انعكس تعدد الأديان والمعتقدات على نمط الحياة الهندية. وظاهرة الوحدة

«Provisional Population Totals: India: Census 2011.» Government of India, Ministry of Home Affairs, Office of the Registrar General and Census Commissioner (India) (2011), <<http://censusindia.gov.in/2011-prov-results/indiaatglance.html>>.

في التعددية هي الأساس في المجتمع الهندي الحديث، وتشكل الهند وحدة اندماجية على الرغم من أن الاستعمار البريطاني حاول زرع الفرقة على شعار (فرَّق تسد) بين الهندوس والمسلمين والسيخ باستغلال مشاعرهم الدينية<sup>(٣)</sup>.

إن المجتمع التعددي مع الحكم الديمقراطي - كما في حالة الهند - تكتسب خلاله المجتمعات الاستقلالية بالتضامن الطائفي والرفاهية والسلامة العامة، فالوحدة الوطنية الضعيفة تؤدي إلى التمزق والاضطرابات الطائفية والدماء والكراهية وعدم التسامح، ويستغلها السياسيون للسيطرة على السلطة وتعزيز نفوذهم المالي والاقتصادي ومقاسمة السلطة السياسية دستورياً ومؤسسياً، وتؤدي إلى انعزال المحرومين. ثم إن الهيكل الاجتماعي التعددي الديمقراطي يفترض أن تتمتع فيه المجموعات العرقية بالاحترام المتبادل. وبذلك فإن الدستور الذي أعلنته الملكة البريطانية فكتوريا عام ١٨٥٨ وأصبح الدستور الهندي العلماني الديمقراطي أكد أن المجتمع متعدد الديانات ويحترم جميع العقائد ولا يشجع الطائفية ولا العرقية بنزعات التقسيم والفرقة<sup>(٤)</sup>.

حاولت العلمانية في الهند تعزيز سلطة الدولة عبر إبرازها كحامية للطوائف الدينية جميعها وحكماً في النزاعات بينها، والكلمة السنسكريتية للعلمانية (سامسارا)، أصبحت شعار قوة العقيدة الدينية ورقابة الدولة وتمتعها بالحرية التي تبتعد عن التعصب الديني؛ فلا يعترف الدستور بديانة معينة رسمية للدولة، وهكذا تبتعد العلمانية بالدين عن السياسة وعن مهام الدولة. وتعود الأزمة في الهند إلى الاعتماد على العلمانية أكثر مما يجب، ومشاركة السياسيين في الدين التي أدت إلى ابتعاد الأقليات الإثنية عن التيار الوطني الاجتماعي<sup>(٥)</sup>.

وتميزت تسعينيات القرن العشرين بظهور القومية الهندوسية في السياسة الهندية، وكان حزب (بهاراتيا جاناتا) قد حل ثانياً في عام ١٩٩١، ثم وصل إلى قمة الائتلاف الحاكم عام ١٩٩٨، وأصبحت الأيديولوجيا القومية الهندوسية (هندو تفا) جزءاً من الاتجاه الأيديولوجي القائم. فالحكومة الهندية بزعامة أول رئيس وزراء لها جواهر لال نهرو (١٩٤٧ - ١٩٦٤) كانت رؤيتها علمانية للحدادة بعد الاستقلال مباشرة، وكان دعم التقاليد العلمانية على أساس الفهم الشامل للأمة بغية دمج الجماعات العرقية والدينية في الهند لتكوين عمل سياسي مشترك؛ لكن الميل نحو تعريف الهوية القومية بمنظور ديني داخل حزب (المؤتمر الوطني) الحاكم عكس رغبة بعض الوطنيين الهندوس بإقامة (الهندو شترا) النظام السياسي الذي تسيطر عليه الهندوسية أو دولة هندوسية بوضع الدولة بيد الغالبية الهندوسية<sup>(٦)</sup>.

(٣) نير بهائي سينغ، «المجتمع الهندي المعاصر وتعددية الأديان»، ثقافة الهند، السنة ٦٨، العدد ٣ (١٩٩٧)، ص ١ - ٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ١ - ٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ١ - ٦.

(٦) سكوت هيبارد، السياسة الدينية والدول العلمانية: مصر والهند والولايات المتحدة، ترجمة الأمير سامح كريم، عالم المعرفة؛ ٤١٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٤)، ص ١٥٩ - ١٦١.

وبعد الانقسام الذي شهد انفصال باكستان عام ١٩٧٤ عن الهند أحبطت عملية تسييس الدين وتلاشى النظام الاجتماعي الشمولي بوفاة نهرو عام ١٩٦٤، وتخلّى زعماء حزب (المؤتمر الوطني) عن رؤية نهرو العلمانية، وسعوا إلى استقطاب رموز القومية الهندوسية لمصالح ذاتية، واتجهت رئاسة الوزراء أنديرا غاندي (١٩٦٦ - ١٩٧٧ / ١٩٨٠ - ١٩٨٤) ولولدها راجيف غاندي (١٩٨٤ - ١٩٨٩) إلى استغلال المشاعر الدينية لأغلبية السكان، وعبراً عن أن حزبهما هو المدافع عن الأمة الهندوسية كجزء من سياسة الحشد للدعم الطائفي لا الطبقي رغم أنها حققت للحزب نتائج جيدة عام ١٩٨٤. لكنها جرّت الولايات على البلاد في السنوات التالية، وظهرت الصبغة الطائفية لتحل محل الأعراف. وزيادة العنف الطائفي أودت بحياة أنديرا غاندي وأفقدت حزبها مكانته وأعطت المجال سياسياً أمام حزب (بهاراتيا جاناتا)<sup>(٧)</sup>. واستمر السياسيون في الهند باستغلال الدين في السياسة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين واستخدموا الخطاب القومي الهندوسي لأغراض شخصية، وعندما وصل راجيف غاندي إلى الحكم عام ١٩٨٤ استخدم مخاوف التهديد الخارجي من دولة باكستان الإسلامية للحصول على دعم الغالبية الهندوسية، وبعدها حدث تغير كبير؛ إذ تحول النخبون إلى جانب حزب (بهاراتيا جاناتا) وعودة الوطنيين الهندوس لدعم الحزب وحصوله على مكاسب سياسية وانتخابية كبيرة<sup>(٨)</sup>.

وفي عام ٢٠٠٤ رجعت الطائفية الدينية، حيث حاول حزب (بهاراتيا جاناتا) تولي زعامة الائتلاف الحاكم في البرلمان الوطني (اللوك سوبها)، لكونه منذ عام ١٩٩٨ فرض سيطرته على الدولة وتحديد شكل النظام الاجتماعي وتشجيع الدينيين على تولي المناصب العليا وإعادة كتابة تاريخ الهند واستخدام العنف ضد الأقلية. ثم عاد الحزب، في انتخابات عام ٢٠٠٩، إلى سياساته السابقة نفسها التي سببت الانقسام في مجتمع متنوع مثل المجتمع الهندي، وعززت هذه الأفكار مع الاعتدال والوسطية وإقامة ائتلاف هو (التحالف التقدمي المتحد) بقيادة حزب المؤتمر الوطني، ودعمت الانتخابات حكمه وانتخب مانوهان سينغ رئيساً للوزراء المنتمي إليه، وشكل الغالبية في البرلمان الوطني مع ظهور سونيا غاندي زعيمة مؤثرة بحيث أصبحت حالة التشدد والتطرف السابقة محدودة إلى حدٍّ ما. ولم تضع الانتخابات في ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ حداً للطائفية في جنوب آسيا أو عودة علمانية نهرو، ومثلت رفضاً للتطرف. ولكن بقي اتجاه السياسيين في استحضار الدين وسيلة لإبراز وطنيتهم، ورغم ظهور رؤية الدين والمجتمع التي لقيت قبولاً شعبياً، فإن الانجذاب نحو الطائفية يحول الآن دون إعطاء حكم نهائي حول مستقبل الديمقراطية الهندية. ولكن يبقى المشروع العلماني داخل المجتمع الهندي قائماً مع التزام الدولة بنظام سياسي شمولي<sup>(٩)</sup>.

Pankaj Mishra, «India and Ideology: Why Western Thinkers Struggle with the Subcontinent», (٧) Reviewing the Indian Ideology by Perry Anderson, *Foreign Policy*, vol. 92, no. 6 (November – December 2013), pp. 139-147.

(٨) هيبارد، المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

## ثانياً: الهند في التوازن الإقليمي والدولي

بعد استقلال الهند عام ١٩٤٧ واجهت البلاد صعوبات سياسية واقتصادية واجتماعية، فهي تتكون من أجناس وشعوب وديانات متعددة؛ فتهددت الدولة بالتقسيم، ما جعل حكومة جواهر لال نهرو تقوم بتصفية المشكلات القائمة وتكوين ٢٩ ولاية اتحادية لإقامة سلطة مركزية قوية وإيجاد أمة هندية واحدة. ولكن بقيت المشكلات الإقليمية والغذاء والفقر أكبر التحديات. وأخذت الهند تكافح في آسيا لتحقيق تقدماً اقتصادياً وصناعياً بحيث اهتمت بالصناعة في الخطة الخمسية (١٩٥٦ - ١٩٦١)<sup>(١٠)</sup>. أخذت مكانة الهند تنمو باعتمادها على العلم والتعليم والتكنولوجيا، وحدثت قفزة كبيرة في زيادة فرص التعليم العام والتعليم العالي ليس في التوسعة الكمية، بل في نظام التعليم العالي والعلوم الهندسية والاتصالات والتكنولوجيا والأبحاث العلمية والفيزياء والطاقة النووية وتجارب الفضاء (انظر الجدول الرقم (١))، إذ أصبحت ثالث أكبر القوى العلمية والتكنولوجية في العالم<sup>(١١)</sup>.

### الجدول الرقم (١)

#### مؤسسات التعليم العالي في الهند

السنة	الكليات	الكليات المهنية	الجامعات
١٩٤٧	٤٥٩	١٣٢	١٨
١٩٩٦	٦٥٦٩	١٣٥٤	٢٢٩
٢٠١٣	١٧٠٠٠	٣٥٠٠	٣٤٣

حققت الهند طفرات مهمة في التعليم والتعليم العالي وهو الثالث في أضخم قطاع تعليم عالٍ في العالم (بعد الصين والولايات المتحدة)، وتمتاز بمؤسسات التفوق العلمي في العلوم والتكنولوجيا والطب والأعمال والمعترف بها عالمياً والأفضل على مستوى آسيا، ويلتحق بها أكثر من ٢٠ دولة من العالم. وهناك العديد من معاهد التدريب والمعاهد الفنية في المهارات والتدريب المهني بوجود ٦٦ مؤسسة تعليم عن بعد في ٦٠ جامعة مع ١١ جامعة مفتوحة (أبرزها جامعة الهند في دلهي والمعهد الهندي للعلوم في بنغلور وجامعة بون في غرب الهند وتعتبر من أفضل جامعات البلاد ومن الأكبر في العالم، وفيها ٥٠٠ ألف طالب في ٥٢ قسمًا في الدراسات العليا و٤٦٦ كلية و٢٣٢ مؤسسة علمية متنوعة معترف بها، ووجود ٤٠ بالمئة فيها من إجمالي الطلاب العرب الدارسين في عموم الهند).

(١٠) راجيف رومين، آسيا المعاصرة: الطريق إلى باندونج/ج ٦، ترجمة محمد رشاد خميس ويوسف صبري، كتاب التحرير السياسي؛ ٧ (القاهرة: دار التحرير، ١٩٦٤)، ص ٩٢ - ٩٣.  
(١١) يرابيتا سركار، «التعليم العالي في الهند»، ثقافة الهند، السنة ٥٠، العدد ٣ (١٩٩٩)، ص ٥٠ - ٥٤.

واجهت الهند في تسعينيات القرن العشرين تحولات النظام الدولي الجديد وازدياد مشكلات دول العالم الثالث وأزماتها الاقتصادية والسياسية، ما دفع بعض هذه الدول وبدفع من الدول الصناعية الكبرى إلى ضرورة تغيير خططها والتحول إلى الثورة المعرفية التكنولوجية والسياسية والاقتصادية أيضاً، وفتح أسواقها أمام البضائع العالمية التي عرفت بـ «العولمة»، والتي ألقت بظلالها على الهوية الثقافية والوطنية ومنها الهند والتي واجهت العولمة في سياسات تكيفية<sup>(١٢)</sup>. ورسمت هذه المرحلة نمواً اقتصادياً في الهند وقوة عسكرية وبحرية كبرى بحيث باتت الدولة المحورية في جنوب آسيا على جبهة شرق بحر العرب والخليج العربي، ومؤهلة حسب الخبراء لأن تكون من الدول الكبرى في الألفية الثالثة، تحيط بها في جنوب آسيا دول خرجت من رحمها (سريلانكا وبنغلادش والنيبال وباكستان)، مع كونها الدولة الثانية بالسكان بعد الصين عالمياً ودولة علمانية ديمقراطية وتعددية، وتمتلك السلاح النووي وتبني قوة بحرية في المحيط الهندي السابعة عالمياً.

**مصلحة العراق والعرب أيضاً،  
أن تبقى الهند متمسكة  
بمبادئ غاندي ورؤية نهرو  
وتبتعد عن التحالفات مع  
القوى الكولونيالية.**

وقد تزايد اهتمام الولايات المتحدة بالهند كحليف استراتيجي وقوة توازن ضد الصين وبعيد من كتلة مؤتلفة هي (روسيا والصين وإيران). وأقيم تحالف أمريكي - هندي ضد الأصولية الإسلامية في باكستان وأفغانستان وآسيا الوسطى. وجاء انهيار الاتحاد السوفياتي (السابق) والأحادية القطبية لواشنطن، فأخذت الهند دوراً عالمياً دفعها عام ١٩٩٤ إلى المطالبة بأن تمنح مقعداً دائماً في مجلس الأمن الدولي. وتعد الهند من أكثر الدول في النمو الاقتصادي العالمي، وأسرع الاقتصادات الكبرى بعد الصين في العالم، وثالث أكبر دول العالم في عدد القوات المسلحة، ومتوقع لها أن تكون قوة عالمية ولها صوت في الشؤون الدولية.

وتعتقد نيودلهي منذ سياسة غاندي ونهرو وأنديرا غاندي وما تلاها أن ساحات الأمن القومي للهند من أهمها الخليج العربي حيث إمدادات الطاقة القادمة من الشرق الأوسط. فضلاً عن الاهتمام المتزايد في بناء الجيش وميزانية الدفاع التي وصلت في عام ٢٠٠٩، إلى نحو ٢٩ مليار دولار، وعدد الجيش ١,٣ مليون فرد، وصعود للقوة الاستراتيجية الهندية والتسلح النووي، وسمحت واشنطن لها بذلك كدولة نووية عسكرية وهي الحالة الثانية بعد حليفها إسرائيل لتستخدمها كورقة للضغط على كشمير ودعم الحكومة الموالية لها في أفغانستان ضد الإسلاميين، والسيطرة الهندية على الملاحة في المحيط الهندي الذي يعد خط الاقتصاد الصيني والآسيوي الشرقي، ثم دعم الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وقطع إمدادات الطاقة من غرب آسيا وروسيا إلى الصين واليابان وكوريا عبر سيبيريا، وخنق الصين وآسيا الشرقية وعدم

ظهور أقطاب جديدة في النظام العالمي، وسيطرة واشنطن والنااتو على آسيا بمساعدة الهند الحليفة الجديدة<sup>(١٣)</sup>.

ومؤخراً، حققت الهند إنجازاً تكنولوجياً وفضائياً متميزاً عندما أعلنت مؤسسة أبحاث الفضاء الهندية عن نجاح بعثتها في دخول المريخ، لتصبح بذلك الدولة الأولى التي تنجح في دخول مدار الكوكب الأحمر، وأول دولة آسيوية تنجح في ذلك.. وبلغت تكلفة هذه البعثة ٧٤ مليون دولار. ويشكل نجاح مهمة الدوران حول المريخ، التي نالت الإشادة لانخفاض تكلفتها دفعة لبرنامج الهند الفضائي. ويتطلع رئيس الوزراء الهندي (المنتخب حديثاً) ناريندرا مودي للتوسع بالبرنامج الذي يمتد خمسة عقود.

يُنظر إلى الهند اليوم كقوة عالمية ولاعب أساس في توازن القوى في آسيا، إذ تزايد دورها في الألفية الثالثة بعد انهيار موسكو وضعف الاقتصاد الروسي، وعدم نظر واشنطن إلى باكستان كحليف استراتيجي. وعدّت الهند حليفاً جديداً لأمريكا وأصبحت محور الاهتمام في صراع الدول العظمى في الهيمنة على القارة الآسيوية. ولكن الهند تحاول بذكاء أن تستفيد من جميع الدول العظمى مع ميلها إلى الغرب أكثر من محور روسيا - الصين - إيران<sup>(١٤)</sup>.

إن مصلحة العراق أولاً، والعرب أيضاً، أن تبقى الهند متمسكة بمبادئ غاندي ورؤية نهرو وتبتعد عن التحالفات مع القوى الكولونيالية وتراعي علاقاتها التاريخية والثقافية والدينية مع البلدان العربية، وحاجاتها التجارية والنفطية والعمالة الهندية الكبيرة التي تعمل في العراق ودول الخليج العربي، وكلها تدفع إلى مزيد من التعاون والتقارب العربي - الهندي، والعراقي - الهندي لا سيما مع الأزمات التي تشهدها البلدان العربية بعد الربيع العربي وتداعياته الداخلية والخارجية.

### ثالثاً: العوامل المؤثرة في العلاقات العراقية - الهندية

شهدت العلاقات العراقية - الهندية في سبعينيات القرن العشرين محطة مهمة في التعاون الثنائي في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية. إلا أن هذه العلاقات تراجعت بعد الأزمات التي دخل فيها العراق منذ عام ١٩٩٠ وأزمة الكويت وتلاها الحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وبقيت حالة الأمل والطموح قائمة في إعادة العلاقات إلى سابق عهدها لما فيه مصلحة العراق والهند معاً على أساس المصالح المشتركة والمتبادلة.

(١٣) National Arms and Emblems: Past and Present, <<http://www.hubert-herald.nl/inhoud.htm>>.

(١٤) أحمد البرصان، «الهند وتوازن القوى الإقليمية في جنوب آسيا والأمن القومي العربي»، ورقة قُدمت إلى: مؤتمر العلاقات العربية - الآسيوية: نحو مستقبل مشرق، تحرير سامي عبد الله الخصاونة (عمّان: الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣)، ص ٢٠٩٦ - ٢٠٩٨، و«India in the Twenty First Century»، Bhabani Sen Guota, *International Affairs*, vol. 71, no. 2 (April 1997), pp. 298-310.

توجد مؤثرات داخلية وخارجية هي العوامل الدافعة لتعزيز العلاقات العراقية - الهندية، فمن الناحية السياسية العراقية في ظل النظام الجديد بعد عام ٢٠٠٣ يسعى إلى بناء ديمقراطية برلمانية تمثله كشعب موحد له سيادته يدعم الاستقرار السياسي على الرغم من أنه يواجه منذ أكثر من عقد من الزمن إرهابات التغيير وتداعياته الإقليمية والدولية، وشبكات الإرهاب التي تضرب البلاد في أغلب مناطقها مع تأثيرات الأزمة السورية التي تهدد العملية السياسية فيه ووحدته العراق وسيادته ومستقبله. وهذا أدى إلى إقامة تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة لمواجهة القوى الإرهابية<sup>(١٥)</sup>.

أما الهند، فالنظام السياسي فيها تشكل على خلفية الاستعمار البريطاني الذي استمر أكثر من أربعة قرون وتم في عام ١٧٥٨ إخضاع الهند لهيمنة التاج البريطاني المباشر وتعيين وزير خاص للهند في الوزارة البريطانية وخضعت الإدارة الهندية للسلطة البريطانية لفترة طويلة. وفي عام ١٩١٧ تم إقرار الاتحاد الهندي للمقاطعات؛ على إثره ظهر الزعيم الوطني غاندي الذي واجه الاستعمار البريطاني بالعصيان المدني بسلمية وذكاء وحكمة وتحول إلى رمز للأمة الهندية في الاستقلال والتحرر، وبقيت بنية النظام السياسي الهندي له خلفية بريطانية لا تزال مؤثرة<sup>(١٦)</sup>.

من الناحية الاقتصادية، العراق دولة مصدرة رئيسة للنفط في العالم ولها مواردها المالية وعوائدها النفطية ولها أهميتها للحكومات الهندية وشركاتها واستثماراتها، وما يمكن أن توفره الهند من خبرات للكوادر الفنية والعلمية والتدريبية العراقية، وإرسال العمالة الهندية للعمل في المشاريع البنيوية والاقتصادية في سائر أنحاء العراق، فضلاً عن حاجة الأخير إلى إرسال البعثات الدراسية في التخصصات العلمية والتكنولوجية. فالهند تشهد تطوراً صناعياً وتكنولوجياً كبيراً أخذت مكانتها الآسيوية والعالمية وتحتاج إلى التعامل التجاري والاقتصادي مع العراق وإرسال الشركات الهندية والأيدي العاملة والخبرات الفنية إلى الساحة العراقية. أما علمياً وثقافياً فإن العراق بحاجة إلى الخبرات التعليمية والبعثات الدراسية والتدريب الصحي والطبي والنووي والتعليم العالي وإعداد الكوادر العلمية والفنية ويجعلها محط اهتمام البلدان العربية.

وفي العوامل الخارجية المؤثرة في العلاقات العراقية - الهندية، فإن العراق يتأثر بالبيئة المحيطة به لكون العلاقات الدولية هي حصيلة تعاملات الدول مع دول أخرى في النظام العالمي. ولهذا يواجه العراق منذ تغيير النظام عام ٢٠٠٣ تحديات خارجية تؤثر في عملياته السياسية وأمنه واستقراره ووحدته وبقائه كدولة. ويسعى العراق (في حكومته الجديدة التي تشكلت عام ٢٠١٤) إلى التعاون مع جميع دول العالم، لما فيه تحقيق مصالحه ودعم تجربته الديمقراطية

(١٥) انظر: Lukitz Liora, «Identity and Nation in Iraq», *Middle Eastern Studies*, vol. 50, no. 4 (July 2014), pp. 687-691.

(١٦) مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ٢ ج، ط ٣ (عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٨٣٨ - ٨٤٢.



الناشئة ومنها الهند بثقلها العالمي ومكانتها الآسيوية<sup>(١٧)</sup>، في حين تتمتع الهند باستقلالية في سياستها الخارجية ولها دور فاعل في آسيا وعلى الصعيد العالمي إذ انضمت إلى منتدى مكون من الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٣ بهدف إيجاد آلية تعاون بين الدول الثلاث التي تطلق على نفسها الديمقراطية على أسس تعدد الثقافات، ولإقامة شراكة فيما بينها تؤثر في إصلاح مجلس الأمن وطموحها في إقامة مشاريع تعاون مع بلدان أقل نمواً ودفع عجلة التعاون بين الجنوب - الجنوب بدل استغلال الجنوب للشمال للتعبير عن التعددية السياسية والاقتصادية في العالم<sup>(١٨)</sup>. ومن جهة أخرى، تسعى نيودلهي إلى أن يكون لها دور ونفوذ عالمي إلى جانب الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط على أساس عدم التدخل في شؤون البلدان العربية والتعاون معها في سياسة عدم الانحياز ومنها العراق حليفها التقليدي<sup>(١٩)</sup>.

## رابعاً: مقومات العلاقات العراقية - الهندية

### ١ - خلفية المشهد التاريخي للعلاقات

كان للهند والعرب صلات حضارية وثقافية وتاريخية منذ الفترة الإسلامية. فكما أثر العرب في الثقافة الهندية، كان للهند تأثيرها في الثقافة العربية بدأ مع الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور (٥٤٤/٧٧١م) الذي استقبل في بلاطه علماء الهند للاستفادة من علومهم وأشهرهم العالم مانكا ورسالته في الفلك وتسمى (السدهانت) وعرفها العرب السند هند، وترجمت كتب عدة من الهندية إلى العربية مثل **كليلة ودمنة** و**السندباد الكبير** وأدب الهند والصين وهابل في الحكمة وغيرها. وأشار العلماء المسلمون إلى فضل الهند في الأدب والعلوم ومنهم الجاحظ وابن قتيبة والمسعودي، وتفاعلت الحضارتان معاً. وأثرت الثقافة الهندية في الشعر العربي، واهتم المؤرخون العرب ببلاد الهند في رحلاتهم وكتاباتهم مثل سليمان السيرافي السائح صاحب كتاب **سلسلة التاريخ** والمسعودي والاصطخري وابن حوقل والمقدسي، فكان التبادل الثقافي والتلاقح الحضاري بين العرب والهند في العلوم والآداب<sup>(٢٠)</sup>.

إن علاقة العراق بالهند تعود إلى العصور القديمة من بلاد النهرين إلى بلاد السند، فكانت روابط تجارية وثقافية مع الهند؛ استورد العراق الأسماك عن طريق بحر الهند والخليج العربي،

(١٧) Junea Thomas, «U. S. Power in the Middle East: Not Declining», *Middle East Policy*, vol. 21, (١٧) no. 2 (Summer 2014), pp. 40-52.

(١٨) **صدى الخارجية** (وزارة الخارجية العراقية)، السنة ٥، العدد ١٢ (أيار/مايو ٢٠١٤)، ص ٤٠.

(١٩) مفيد الزبيدي، «تاريخ الهند الحديث في الرسائل الجامعية العراقية»، **ثقافة الهند**، السنة ٥٠، العدد

٣ (١٩٩٩)، ص ٢٧ - ٢٨.

(٢٠) مفيد الزبيدي، «تأثير الهند في الثقافة العربية وآدابها»، **ثقافة الهند**، السنة ٥١، العدد ٣ (٢٠٠٠)،

ص ١٢٣ - ١٢٩، و S. Maqbool Ahmad, *Indo-Arab Relation: An Account of India's Relations with the Arab World from Ancient Up to Modern Times*, 2<sup>nd</sup> ed. (New Delhi: Indian Council for Cultural Relations, 1978), pp. 37-38.

ثم جلب البابليون اللؤلؤ والذهب والعاج والخشب والاعطور والأحجار الكريمة من الهند، وظلت هذه العلاقات التجارية قائمة حتى ظهور الإسلام<sup>(٢١)</sup>. وفي العصر الحديث ازدادت علاقة الهنود المسلمين مع العراق منذ أواخر القرن الثامن عشر في زيارة المدن المقدسة، واستمرت تلك الزيارات من المسلمين الهنود إلى المدن العراقية<sup>(٢٢)</sup>، ووصلوا عن طريق البحر إلى ميناء البصرة من براديش والبنجاب وبومباي وشمال غربي الهند، وبلغ أعداد الزوار في عام ١٩١٠ نحو ١٥٩٠ شخصاً، وعام ١٩١١ نحو ١١١٤ شخصاً، ثم ارتفع العدد عام ١٩١٢ إلى ٢١٦١ شخصاً<sup>(٢٣)</sup>. وظل الزائرون الهنود يأتون إلى المدن المقدسة في العراق طوال أشهر السنة، فضلاً عن وجود العمال من الجالية الهندية الذين يعملون في الشركات العامة والخاصة في مختلف مجالات الأعمار والخدمات والبناء من شمال العراق إلى جنوبه.

## ٢ - العلاقات السياسية

تعود العلاقات السياسية بين العراق والهند في الفترة المعاصرة إلى عام ١٩٥٢ حيث عُقدت اتفاقية الصداقة بين البلدين. ثم رحبت الهند بقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وعينت حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣) السياسي العراقي وأحد قادة الحزب الوطني الديمقراطي حسين جميل سفيراً لها في نيودلهي، الذي قام بعدة أنشطة لتطوير العلاقات بين البلدين منها محاضرة عن طبيعة ثورة ١٩٥٨ في العراق ألقاها في جمعية الصداقة بين الهند والعراق، وأخرى في كلية براستا للبنات وفي «المعهد الهندي للدراسات الدولية». وتم تأسيس جمعية للصداقة العراقية - الهندية في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨ وألقى السفير حسين جميل محاضرة في مدينة كابور في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨ عن العراق، وعقدت اتفاقية تجارية بين البلدين في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨ واتفاقية أخرى أبرمت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢<sup>(٢٤)</sup>.

وقد مرّت العلاقات بين العراق والهند بفترات من الازدهار والفتور في تاريخها المعاصر. واستمراراً للتحسن الذي شهدته أيام عبد الكريم قاسم، واصل عبد السلام عارف (١٩٦٣ - ١٩٦٦) النهج نفسه مع الهند في تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين من البلدين ومنها زيارة عارف إلى نيودلهي في عام ١٩٦٤ كبادرة جيدة لتحسين أواصر العلاقات. ثم وقفت حكومة بغداد موقفاً محايداً أثناء الحرب الهندية - الباكستانية عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٦٨ اعتبر النظام السابق الهند من أبرز حلفائه بسبب التقارب بينهما في سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابي، والتي تمخضت

(٢١) عمر إسماعيل الندوي، تاريخ الصلات بين الهند والبلاد العربية (بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، [د.ت.]]، ص ٥ - ١٤؛ Aziz Ahmed, *Intellectual History of Islamic India*, Islamic Surveys (London: ١٩٤ - ٥؛ Endinburgh University Press, 1969), pp. 69-70, and William Harrison Woreland and Atul Chandra Chatterjee, *A Short History of India*, 4<sup>th</sup> ed. (London: Longmans, 1966), pp. 214-220.

(٢٢) خالد السعدون، «الاستيطان الهندي في العراق في أوائل القرن العشرين: أسبابه ونتائجه»، ورقة قُدمت إلى: مؤتمر العلاقات العربية - الآسيوية: نحو مستقبل مشرق، ص ١٣٠ - ١٣١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٣٨ - ١٤٠.

(٢٤) الدستور (بغداد)، ٢٠١٤/٧/٦.